

عندما كان سعر نفط أوبك رخيصاً، لم تكن هناك حاجة قومية للنظر في الاستهلاك العالمي للطاقة، الذي كان يقود إلى استنزاف الاحتياطي العالمي النفطي أو في التراجع عنه. ثم ضاعفت أوبك، مضطرة غير مختارة، في العام ١٩٧٣-١٩٧٤، أسعار نفطها أربع مرات. وقد أدت أزمات النفط والغاز إلى أنه أصبح من المستحيل الاستمرار، إلى ما لا نهاية، في الزيادة العالية للاستهلاك. وقد قبل موقف أوبك هذا أكثر، مع بدء الهبوط في عدد الاكتشافات النفطية الجديدة(\*).

لقد نشأت حاجة إلى عمل جماعي من أجل وضع أسعار تتناسب مع تناقص تواجد النفط. وحاجة إلى تطوير مصادر بديلة للطاقة، ورغبة من أوبك إلى إطالة عمر الإنتاج أطول فترة ممكنة، وخوف أعضائها من استنفاد بترولهم، إذا ما استمر الإنتاج على مستواه الراهن. والأكثر أهمية من ذلك هو أنهم، جميعاً، يواجهون التحدي الحيوي للتحويل من الاعتماد على النفط إلى رأس المال: البشري والمادي، القادر على إيجاد دخل متجدد، وعمالة، وعمليات تجارية كبداية للنفط. إن حجم هذه المشكلة التي تواجه أوبك لا سابق له.

إن معظم اقتصاديات الأوبك تواجه مشاكل غير مناسبة من أجل تحقيق اقتصاد حديث، مناخاً قاسياً: نقص في الأراضي الصالحة للزراعة، ماء، مصادر معدنية، ومصادر أخرى. درجة عالية من الأمية وندرة في المواهب الإدارية والخبرات. وفي أفضل الحالات هناك قوة عمل ماهرة ضئيلة، وكذلك نقص في الأيدي العاملة غير الماهرة.

وحتى في أحسن الأحوال، كان لا بد من أن تحصل فوضى وسوء إدارة وازدواجية كبيزة في الجهود. لقد وضعت مشاريع وبرامج التنمية بسرعة، متضمنة مشاريع باهظة التكاليف، محدودة ومزمنة الفائدة للبلد المعني. وقد كان تنسيق التنمية الصناعية، والحاجة إلى الأيدي العاملة، والاسكان والماء، ومتطلبات النقل في الأغلب فوضوياً<sup>(٢)</sup>.

لقد كانت القضية الملحة التي واجهت الدول المصدرة للنفط، في العام ١٩٧٤، هي بناء الموانئ ووسائل النقل، لاستيعاب الواردات واسعة الزيادة، من أجل الاستهلاك واغراض التنمية؛ الناجمين عن زيادة عائدات النفط. ولم يكن هذا ليتم بدون صعوبات جمة وبتكاليف باهظة جداً. فقد تم، مثلاً، توسيع موانئ ومطارات بما يزيد عن الحاجة. كذلك صدرت التعليمات بإنشاء مؤسسات صحية، وغالباً بدون الالتفات إلى حاجتها من الموظفين، وبدون اعتبار مستوى استقلالها أو ثمن ما ستكلفه في المستقبل<sup>(٣)</sup>.

وليس هناك داع إلى تقديم قائمة بذلك، فإن الكثير كان خطأ، ولكن الكثير كان صواباً أيضاً. إن النقطة الأساسية هي أن عدداً من أهداف التنمية قد تم الوصول إليه، لكن السجل يبقى محدوداً. وتبقى هناك بعض المشكلات الأساسية.

لقد حاولت الدول المصدرة للنفط القيام بعملية الانتقال من الإنتاج إلى التصفية، لإيجاد سلع بتروكيموية للتصدير ولتمويل ناقلات النفط. إن رغبة الدول المصدرة من أجل

\* والواقع أن مضاعفة أسعار النفط أربع مرات في العام ١٩٧٣-١٩٧٤ لا يعد، من وجهة نظر تاريخية، كبيراً. إذ أن زيادة أسعار النفط في العام ١٩٧٧، إذا ما قيست بالأسعار التي كانت سائدة في العام ١٩٥٠، لا تساوي سوى نمو سنوي مقداره ٧.٥، في حين أن المعدل الحقيقي للنمو هو أقل بكثير.